AL-TAKAMUL AL-MA'RIFI |JUNE 2023|VOL. 6 ISSUE 1
E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

الدستور الماليزي وما يتمتع به من تشريعات دينية وقوانين مدنية (دراسة قانونية وشرعية)

THE MALAYSIAN CONSTITUTION AND ITS LAWS OF A RELIGIOUS NATURE AND CIVIL RULES (LEGAL AND LEGITIMATE STUDY)

Hakim Ibrahim Abdul Jabbar Al-Shamiri (Corresponding author)
Universiti Sultan Azlan Shah, Bukit Chandan, 33000 Kuala Kangsar, Perak, Malaysia.
Tel: +601111520, E-mail: aabobhaa@yahoo.com

Ahmad Husni Haji Hasan
Universiti Sultan Azlan Shah, Bukit Chandan, 33000 Kuala Kangsar, Perak, Malaysia.
Tel: +60135215667, E-mail: dr_husni@usas.edu.my

الملخص

تعتبر ماليزيا من أكثر دول العالم الإسلامي تنوعاً في الديانات والأعراق، فمنهم أهل الأرض الأصلين (الملايويين)، ومنهم من قدم إليها عن طريق الدول الاستعمارية، ولهذا نجد الكثير من القوانين في الدستور الماليزي ينظر إلى أهل الأرض الأصلين أن لهم الأحقية في الكثير من المناصب السيادية، والمواقف المصيرية ذات الطابع الحساس في البلاد. وقد نص الدستور الماليزي على أن سلاطين الولايات لا يكونوا إلا من العرق الملايوي ويتمتعون بمكانة كبيرة، خاصة بين الأغلبية الملاوية المسلمة، التي تنظر إليهم باعتبارهم أنهم حامون للتقاليد الإسلامية. وقد يؤدي انتقاد السلطان إلى معاقبة الفاعل بالسجن، وأن ملك البلاد لا يكون إلا من هؤلاء السلاطين؛ حيث ينتخبون من بينهم ملكاً يستمر ملكه على العرش الملكي خمس سنوات، وله صلاحيات متعددة ذات سيادة كبيرة فهو الرئيس الديني للمسلمين في البلاد، ويتولى تعيين بعض كبار الموظفين، والقائد الأعلى للقوات المسلحة. كما أن من سلطته إصدار أحكام عفو عن السجناء السياسيين. وينص الدستور الماليزي أن رئيس الوزراء لا يكون إلا من العرق الملايوي، وكذلك كبير وزراء الولايات في البلاد ولهم صلاحيات في تسيير الولايات والاهتمام بالأمور الدينية ولهم منزلة خاصة عند الشعب الماليزي المسلم، كما أن الدستور الماليزي خصص بعض الأراضي السيادية التي لا يجوز نقلها إلى غير الملايويين عن طريق البيع أو الهبة، وهذا القانون يعتبر قانوناً احترازياً يضمن عدم تسرب الأراضي الماليزية الهامة إلى غير أهلها الأصليين. ونهدف نحن من كتابة هذا البحث إلى التأصيل الشرعي للدستور الماليزي وما يحمل من قوانين ذات طابع ديني يضمن حقوق أهل الأرض الأصلية، وتكمن

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

أهمية البحث في أهمية الحفاظ على الدستور الذي يضمن للمسلمين الحفاظ على المناصب السيادية، والحفاظ على الأراضي من التسرب إلى أيادي غير المسلمين، التي كان بسببها سقوط كثير من الدول الإسلامية والعربية بيد الكفار، تحت ذريعة بيع وشراء الأراضي. وسوف تستند هذه الدراسة على منهجية الاستقراء للدستور وما يحوي من قوانين ذات طابع ديني يصون البلاد من الضياع ويحمي المسلمين من التفتت، ويتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي للأسباب السياسية التي رسمت معالم الدستور الماليزي ومميزاته عن القوانن الأخرى في دول العالم.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، الدستور، القانون، الدين

Abstract

Malaysia is considered to be one of the most diverse countries in the Islamic world in terms of religion and ethnicity. Some of them are the native population of the land (Malays) and some of them have migrated to it from former colonies. This is why we find in the constitution of Malaysia many laws which consider Malays to have the right to many sovereign positions and to vital positions of a sensitive nature in the country. The Malaysian constitution stipulated that the Sultans of the States are of Malay race only and take a high status, particularly among the Malay Muslim majority, who see them as guardians of Islamic traditions. Thus, criticism of the Sultans leads to the punishment of the offender with imprisonment. One of these Sultans must be the King of the nation of Malaysia, whose rule usually lasts for five years, with many forces of great sovereignty. The King is the religious leader of the Muslims in the country, assuming the appointment of some senior officials and the Supreme Commander of the Armed Forces. He also has the authority to issue amnesty clauses for political prisoners. The Malaysian Constitution also specifies that the Malaysian prime minister and the Menteri Besar (the head of government) must belong to the Malay ethnicity and have the power to govern the States and to take care of religious matters and have a special status among the Muslims in Malaysia. The Malaysian Constitution has also allocated certain sovereign lands which cannot be transferred by way of sale or donation to non-Malaysians. This law is therefore considered a precautionary measure to ensure that important Malaysian lands are not lost to people other than their native population. This research aims at the legal establishment of the constitution of Malaysia and the laws of a religious nature which guarantee the rights of indigenous peoples of the land. The importance of research lies in the importance of preserving the constitution, which ensures that Muslims retain sovereign positions, and of preserving land from leakage into the hands of non-Muslims, which has caused many Islamic and Arab countries to fall into the hands of non-Muslims under the pretext of buying and selling land. This study will be based on the methodology for extrapolating the constitution and on what it contains laws of a religious nature that protect the country from loss and protect Muslims from disintegration. The researcher follows the analytical method for the political reasons that have drawn the features of the Malaysian Constitution and its advantages from other laws in the countries of the world.

Keywords: Malaysia, constitution, law, religion.

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

المبحث الأول

المقدمة

التمهيد: تعتبر الدساتير الدولية مهمة وحساسة ومحل اهتمام الساسة والقادة في كل دول العالم؛ والسبب في ذلك أن هذه الدساتير هي المصادر التشريعية التي تبني عليها الدول سياستها الداخلية والخارجية، وهي سبب استقرارها الأمني والاقتصادي، أو ضعفها واضطرابها داخليا وخارجيا، كما أن هناك عوامل خارجية وداخليه مؤثرة تساهم في صياغة القوانين وتتحكم في الدساتير، وقد كان الدستور الماليزي له من ذلك النصيب الأكبر، فماليزيا دولة إسلامية وشعبها الأصلي الملايو يدينون بدين إسلام، إلا أنه يوجد فيها تنوع عرقي ولغوي وثقافي وفني واجتماعي كبير، ويرجع ذلك أساسًا إلى الهجمات التي تعرضت لها ماليزيا من قبل المستعمر البرتغالي والهولندي والياباني والإنجليزي، هذا كله ساهم في تنوع الأعراق والثقافات في التركيبة السكانية.

الخطة البحثية

يحمل هذا البحث ثلاثة مباحث، المبحث الأول (المقدمة) وهي عبارة عن ملخص يحتوي على فقرات متعددة بإيجاز، ثم يلي ذلك أهمية الدراسة، وأهدافها، والأصالة البحثية لهذه الدراسة، وفرضية الدراسة، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة ثم المبحث الثاني، (العوامل الخارجية المؤثرة على صياغة الدستور الماليزي) وفيه فقرات عدة، الفقرة الأولى: مفهوم الدستور، الفقرة الثانية: أهمية الدساتير، الفقرة الثالثة: الموقع الاستراتيجي لماليزيا، الفقرة الرابعة: الاستعمار البرتغالي، الفقرة الخامسة: الاستعمار الهولندي، الفقرة السادسة: الاستعمار الياباني، الفقرة الثامنة: الاستعمار الإنجليزي، ثم يليه المبحث الثالث، (خصائص الدستور الماليزي) وفيه فقرات مختلفة، الفقرة الأولى: الدستور الماليزي قبل الغزو البريطاني، الفقرة الثاني: هزيمة المستعمر وخروجه، الفقرة الثالث: مزج القانون الماليزي بالدين، الفقرة الرابعة: منزلة الإسلام عند الماليزيين، الفقرة الخامسة: خصائص العرق الملايو، الفقرة السادسة: هل ماليزيا علمانية أو إسلامية. ثم يختم البحث بخاتمة، ونتائج، وتوصية.

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال المادة العلمية والقانونية في الدستور الماليزي، ومعرفة السر الحقيقي وراء تميز الشعب الماليزي عن غيره من الشعوب في جنوب شرق آسيا، كما أن البحث يتناول بعض الخصائص القانونية في الدستور الماليزي المختصة بسيادة البلاد وتسيير شؤون الشعب والحفاظ على الهوية الإسلامية، والتركيبة أو الديموغرافيا في البلاد.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز بعض الحقائق العلمية والخصائص التاريخية التي مرت بها ماليزيا، الوقوف على بعض المواقف النضالية التي قدمها الشعب الماليزي في سبيل حريته وكرامته وحفاظه على عقيدته والدفاع عن دينه، وعرض بعض فقرات الدستور الماليزي وما تفرد به من طابع ديني يصون البلاد من الضياع ويحمي المسلمين من التفتت، الوقوف على العوامل التي ساعدت على تميز العرق الماليزي عن غيره من الشعوب الأخرى.

الأصالة البحثية لهذه الدراسة

تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى أنها جمعت بين إبراز الفوارق بين القانون المدني والقانون الإسلامي في دولة ماليزيا، وبينت أهمية القانون الإسلامي للمجتمع الماليزي ودوره في الحفاظ على الأهوية الإسلامية للمسلمين في ماليزيا، وأوضحت أن القانون الماليزي يعطي خصوصية للعرق الملايو بكونه صاحب الأرض والوطن، وأنه يقع تصادم من حين لآخر بين القانون المدني الذي وضعه المستعمر، وبين التشريع الإسلامي.

فرضية الدراسة

يفترض من هذه الدراسة أن تبرهن وتبين أهمية الدساتير والقوانين للبلاد، ومدى دورها في استقرار المجتمعات البشرية وأن ماليزيا هي نموذجاً يحتذى بها في التعايش بين أفراد البلد الواحد، رغم اختلاف الأعراق والأجناس، والديانات المتنوعة.

حدود الدراسة

تختص وتقتصر هذه الدراسة على المجتمع الماليزي، ودوره ونضاله وحفاظه على هويته، ودفاعه عن وطنه ضد كل من البرتغال والأسبان والإنجليز زالهولنديين، وطردهم من ماليزيا بالطرق المختلفة، وبيان خصائص الدستور الماليزي المتنوع ذات الطابع الديني الإسلامية، والطابع المدني الاستعماري.

الدراسة السابقة

بُحث الدستور الماليزي وقُدمت فيه دراسة، مختلفة تناولته من زوايا عدة، وقد كان أحمد إبراهيم له النصيب الأكبر في ذلك فقد كتب بحثا بعنوان مكانة الاسلام في الدستور الماليزي، وبحثاً بعنوان المبادئ الاسلامي والدستور الماليزي، وبحثا آخر، القانون والإسلام في المحكمة الوضعية. كما قدم محمد صفيان هاشم بحث الدستور الماليزي، تطوراته، وقدم عبد المنير يعقوب، وسرينا عثمان بحثا بعنوان مبادئ النظام السياسي في مجتمع تعددي. والذي نضيفه في هذا البحث هو التعرف على التجاذب بين الدستور المدني والدستور الشرعي الإسلامي، متى يتغلب وكيف ينتصر على المحاكم المدنية، كما نتعرف من خلال هذا البحث العوامل التي أثرت على الدستور، والأهمية التي تمتع بهها ماليزيا من واقع استراتيجي جعل الكثير من المستعمرين، يتسابقون على احتلالها.

ومنهجية الدراسة

الاستقراء: ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على منهجية الاستقراء للدستور الماليزي الوضعي والدستور الإسلامي، والعوامل التي صاحبت كتابة القوانين الوضعية.

التحليل: وبعد الاطلاع على المراجع المختصة بالدراسة، قام الباحث بمناقشة الأقوال وتحليلها حسب ما تيسر لنا من معلومات عن الدستور والقوانين الماليزية، وتاريخهم النضالي في دفع المستعمرين، وتمسكهم بالدين الإسلامي. وناقش أهم النقط الوقوف على أهم النقط التي يجب الوقف عليها والتجاوزات التي ترتكبها الأنظمة الحاكمة.

منهج الاستنباط: لقد استنبط الباحث إن المجتمع الماليزي حريص على التمسك بالإسلام، وأن المستعمر النصراني كان حريص على طمس الهواية الإسلامية من جنوب شرق آسيا.

المبحث الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة على صياغة الدستور الماليزي

الفقرة الأولى: مفهوم الدستور

الدستور في عرف اللغة: كلمة فارسية تعني الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند، والذي تجمع فيه قوانين الملك، وتطلق أيضا على الوزير، وهي مركبة من كلمة " دست " بمعنى قاعدة، وكلمة " ور" أي صاحب، وانتقلت إلى العربية من التركية بمعنى (قانون، وإذن) ثم تطور استعمالها حتى أصبحت تطلق الآن على القانون الأساسي في الدولة أما مفهوم الدستور في الاصطلاح: فهو يعرف الدستور بأنه مجموعة الأحكام التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات، وبيان اختصاصاتها، وبيان حقوق المواطنين وواجباتهم (Al-Sudayri, 1425). فالدستور والقانون وهما المعياران الذان يعود إليهما الساسة والقادة والشعوب في حال إصدار الأحكام، وفي حال الاختلاف. فالقوانين عبارة عن فقرات يتكون منها الدستور، كالجزئي من الكلي وكالآية من الصورة، وبمجمل القوانيين تتكون الدساتير.

والدستور بشكله العام هو قانون يقوم على مجموعة من القواعد الأساسية التي تعمل على تنظيم شكل الدولة والنظام المتبع في حكمها وتنظيم شكل مؤسساتها الحكومية، وتنظيم قوانين مبادئ (Al-Saqqaf, 2020). وتختلف مصادر الدساتير في العالم وأساليب وضعها، باختلاف النظام الذي يتحكم فيها فمنها ما يكون مصادرها سماوية وأومرها إلاهية، ومنها ما يكون، بشرية وضعية يختزلها شخص يسمى(الملك)، أو (الشعب)، أو (الملك والشعب) مثل الأنظمة الملكية الدمقراطية، فللملك له بعض الصلاحيات التي يتميز بها عن باقي أفراد الشعب، ويكون الشعب له الحق في إتخاذ القوانين في المصالح العامة والقرارات الدوليه المتعلقة بالسياسة الخارجية كما هو في (ماليزيا). ومثل دستور «موناكو» عام 1812م ودستور (مصر) لعام 1923م، والقانون الأساسي (لشرق الأردن) لعام 1928م (Al-'Asiri, 1996).

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

وقسم علماء القانون الدساتير إلى قسمين هما كما يلي: –

أ. دستور مدون وموثق: وهو الدستور المكتوب الواضح فقراته المرتب لوائحه، المنظم قوانينه، الميسر في التطبيق والمحاسبة. ويتقدم هذه الدساتير دستور الإسلام وهو القرآن الكريم، الذي حوى في دفتيه جميع الأحكام المطلوبة من المكلفين تصريحاً أو إيّمائاً. وهو ميسر في تطبيقاته، مرن في أحكامه متناسب ومتناسق مع المكلفين. كما يعد أول دستور مدني هو الدستور الفرنسي المكتوب في العالم الذي كان دستور فرنسا عقب ثورتها الكبرى وقد صدر في 3 أيلول 1791م (Talba, 2023).

ب. الدستور العرفي: وهو الدستور الذي يحتكم إليه الشعب حسب العرف والعادة والتقاليد المعروفة وسط المجتمع، وهذا الدستور يكتنفه خلل، ويتخلله ثغرات وهفوات وضعف، فينتج من ذلك اضطرابات وفوضى؛ لأنه غير واضح ولا معلوم. وجميع الدساتير الوضعية ظهرت في وقت متأخر من القرن الثامن عشر من الثورتين الأمريكية والفرنسية ولكن مصطلح الدستور أو ما يعادلها في اللغات أخرى، كانت موجودة قبل وقت طويل من ظهور الدساتير الحديثة (Al-Saqqaf, 2020).

الفقرة الثانية: أهمية الدساتير

يعتبر الدستور للدولة بمثابة الخريطة التي يمشي عليها المسافر في الصحراء فترشده إلى وجهته، وتوصله إلى مبتغاه، وتوضح له المتاهات، وتحل له الإشكالات، وتختصر له الطريق وتيسر عليه السير. فالدستور من الناحية السياسية: يقوم بوضع القوانين والتشريعات التي تعمل على تحديد الهوية، والطبيعة السياسية للدولة ونظام حكمها وطرق الحكم فيها مثل أن كانت دولة ملكية أو ملكية دستورية أو نظام برلماني أو نظام جمهوري أو نظام شبه رئاسي حيث انه يقوم بتنظيم أدوات تداول السلطة بمفهومها العام. يقوم كذلك بتنظيم السلطات الثلاثة الأساسية في الدولة من حيث اختصاصاتها وكيفية تشكيلها وطبيعة مهامها وما لديها من أدوات وسلطات وأيضاً تحديد علاقتها بالدستور بشكله العام كما أنه يعمل على تشكيل شكل العمل الأساسي لأنظمة الحكم وأيضاً يقوم برسم وكيفية تنظيم إدارة الدولة وفلسفة حكمها.

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

ومن الناحية القانونية يعتبر الدستور هو المرجع الأساسي لكافة القوانين والتشريعات حيث يراعي فيه ألا يكون هناك تعارض أو تنافي أو تداخل بين قوانينه وسلطاته وهو في المقام الأول لكل القوانين والتشريعات (Sahar, 2020) .

الفقرة الثالثة: الموقع الاستراتيجي لماليزيا

لابد لنا أن نقف على الخصائص التي تميزت بها ماليزيا أرضا وشعباً، والمراحل التي مرت بها، حتى يتبين لنا كيفية نشأ القانون الماليزي والعوامل التي أثّرت على الدستور خلال وضعه، والجهات الاستعمارية المتنفذة على الشعب الماليزي التي أشرفت وساهمت على صياغة الدستور وتكوينه، كما أنها ساهمت في صياغة تركيباته السكانية كما سيأتي معنا. وتعتبر ماليزيا مملكة اتحادية تقع جنوب شرق آسيا، يبلغ مساحتها 329.758 كم مربع. عدد السكان ما يقرب 32 مليون نسمة من إحصائية سنة 2019م، أغلبهم من العنصر الملايوي، يمثل المسلمون 61% وهم سنيون. ويوجد 19% من البوذيين، بالإضافة إلى 9.2 % من المسيحيين، و6% من الهندوكية وقليل من الكونفوشيين، وأصحاب الديانات الأخرى (ويكي). دخل الإسلام عن طريق التجار العرب، ويروى أنهم وصلوا إلى ملاقا سنة 675 هـ– 1276 م. فأسلم ملك ملاقا على يدهم وأسموه (محمد شاه)، فأسلم الشعب، فكانت ملاقا أول مملكة إسلامية هناك. فانتشر الإسلام في المناطق المجاورة. ومنها وصل الإسلام إلى أندونيسيا والفلبين، وفي نفس الوقت انتشرت الأديان المتواجدة في الصين في المناطق المجاورة لها تمدادًا، إلا إن الإسلام أنقذ ماليزيا قبل أن تذوب في الزحف الصيني (Al-'Asiri, 2006). وتحتل ماليزيا مكان إستراتيجي متميز حيث تقع في المحيط الهندي، في الركن الجنوب الشرقي من القارة الآسيوية، وتنقسم إلى منطقتين منفصلتين هما شبه الجزيرة الماليزية، وبورنيو الماليزية أو ماليزيا الشرقية، والتي تشترك بحدودها مع العديد من الدول والمسطحات المائيّة، حيث يحد المنطقة الغربية للبلاد دولة تايلاند من الشمال، وجمهورية سنغافورة من الجنوب، ومضيق ملقا من الغرب، وبحر الصين الجنوبي من الشرق، أما المنطقة الشرقيّة من ماليزيا فهي تشترك في حدودها مع دولة إندونيسيا من الجنوب، وبحر الصين الجنوبي من الجهتين الغربية والشمالية، وبحر سولو من الجانب الشماليّ الشرقيّ، أما من ناحية الإحداثي الجغرافيّ، فتوجد ماليزيا بين خط الطول مداري (Al-Bakri, 2020).

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

الفقرة الرابعة: الاستعمار البرتغالي

ففي سنة 915هـ– 1509م زحف المستعمر البرتغالي صوب ماليزيا منطلقين من قاعدتهم (غوا) على الساحل الهندي وقاموا بالهجوم على ملاقا ولكنه باء بالفشل وبعد عامين عاودوا الكرة، وقد ألقى قائدهم ألفونسو دي ألبوكيرك خطابا قال فيه: سوف نقدم للرب خدمة عندما نطرد المسلمين، وتم لهم ذلك في هذه المرة وغنموا الشئ الكثير من مالاقا حيث تعد المركز الرئيسي لماليزيا وقتلوا عددا هائلا من المسلمين (Al-'Asiri, 2006).

الفقرة الخامسة: الاستعمار الهولندي

حل الهولنديون محل البرتغاليين سنة (1051هـ– 1641م) وتابعوا سياستهم الإجرامية ضد الشعب الملايو المسلم من تشريد وتقتيل. وقد اتَّبع الهولنديون نظام الإقراض الرِّبَوِيّ، فتهيَّأ لهم لذلك انتزاع الأملاك من أيدي مُلاَّكِها في مالاقا وغيرها. ولكن الشعب الملايوي قاوم ولم يستسلم فهاجموا المراكز والمنشآت الهولندية، ولكن هذه المقاومة كانت أقلَّ من قوَّة المستَعْمِر الذي يستعمل أحدث الأسلحة، وعَيَّن الهولنديون حاكمًا على مالاقا تابعًا للحاكم العامّ في جاكرتا بإندونيسيا (Al-'Asiri, 2006).

الفقرة السادسة: الاستعمار الياباني

ثم كان لليابان سيطرة على بعض الأجزاء الماليزية منها بورنيو، وشبه جزيرة الملايو سنة (1360هـ– 1941م)، وقد وُضِعَت البلاد تحت الإدارة العسكرية اليابانية، وتمَّ تعيين رؤساء يابانيين لمختلَف دوائر الدولة، غير أن مهمَّتهم كانت الإشراف فقط، بينما كان الموظَّفون الملايو يقومون بأعمال الإدارة المحلية الفعلية، مما أكسبهم المهارة والثقة بالنفس والتي كانوا قد فقدوها خلال الاحتلال البريطاني. وكان الاستعمار الياباني أقسى وأعنف من الاستعمار الإنجليزي؛ فقد أساء اليابانيون معاملة الأهالي، رغم ما رفعوه من شعارات برَّاقة، وحاولوا فرض لُغتهم على الأماكن التي احتلُّوها، ووقع الشعب الماليزي تحت وَطْأَة التخريب المتبادَل بين القوات البريطانية والقوات اليابانية؛ لأن الإنجليز حاولوا

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

تخريب البلاد قبل الاستسلام؛ فهدموا كثيرًا من الكباري، ودمَّروا المباني، وأتلفوا ما تركوه من أسلحة (Al-Saqqaf, 2020).

الفقرة السابعة: الاستعمار الإنجليزي

وفي سنة 1824م عقدت الاتفاقية بين إنجلترا وهولندا حيث تسلمت إنجلترا مستعمرات هولندا في الملايو، واستلمت هولندا مستعمرات إنجلترا في إندونيسيا، وأصبحت ماليزيا تحت الاستعمار البريطاني وركَّزت بريطانيا نشاطها البحري والتجاري في سنغافورة، ثم استولت بريطانيا على الجزء الشمالي لجزيرة (بورنيو)، وقسمته إلى ثلاثة أقسام هي: سراواك، وصباح، وبروناي، وهذه المناطق أصبحت مراكز تِجارية وعسكرية مُهِمَّة لبريطانيا، وتَكَوَّنَ منها فيما بَعْدُ الجزء الشرقي من ماليزيا (Al-'Asiri, 2006).

المبحث الثالث

خصائص الدستور الماليزي

الفقرة الأولى: الدستور الماليزي قبل الغزو البريطاني

القوانين الإسلامية في ماليزيا هو جزء لا يتجزأ من دستورها؛ ولكن عندما حل رحالة المستعمر البريطاني في الأرض الماليزية سعى إلى تغيير الهوية الإسلامية، وعرف المستعمر أنه لا يمكن له ذلك إلا عن طريق تغيير الدستور وإدخال القانون المدني (العلماني) إلى جانب القانون الإسلامي؛ من خلال الفصل الثالث والخامس ومن عام 1956م أصبح القانون المدني هو السائد أو المنافس للقانون الإسلامي (Al-Attas, 1969). القوانين الملايوية المطبقة قديماً قبل الاستعمار البريطاني، مثل القانون ملاقا (1450 الميلادي)، وقوانين البحرية ملاقا (1400–1511 الميلادي)، قوانين 99 فيراق (1596 الميلادي)، قوانين قدح (837)، قوانين باهنج (1572–1614 ميلادي) وقوانين جوهور (1789) هذا دليل صريح على أن الدستور في ماليزيا قبل الاحتلال هو دستور إسلامي وإن كان يخضع لبعض التعديلات حسب المتطلبات والظروف الخاصة بالمجتمع المحلي (Al-Attas, 1969). الاعتراف بقوانين الإسلام كالقانون المطبق في هذا الأرض (Law of the Land) لولايات الملايوية ممثلاً في فصل القضايا المعروضة على المحكمة رمة (اسم امرأة) ضد لاتون (اسم رجل)(FMSLR 116 Case, 1927). وفي

القضية المعروضة على المحكمة كذلك ريج اسم (امرأة) ضد ويلان (اسم رجل) (1858م) كاي 16، القاضي مكسويل قاضي بريطاني. كان يؤيد بأن الإسلام هو القانون المطبق المحلي ويعترف بالقانون الإسلامي معبراً عن ذلك بهذا القول:

As a system of law which according to its own principles, can only be administered by Mohamedan Judges and Mohamedan arbitrators, upon the testimony of Mohamedan witnesses, is not a system which can devolve de jure and without express acceptance upon government and people of different faith .

أن أي نظام القانون يجري بمبادئه الذاتي، يمكن التدبير بالقضاة المحمدية (الإسلامية) ومحكم المحمدية (الإسلامية)، على شهود المحمدية (الإسلامية)، ليس كالنظام ينحدر بحكم القانون بدون تصريح المقبول من قبل الحكومة والشعب من المعتقدات المختلفة. هناك يوجد نظامان يعمل بهما في ماليزيا، نظام القانون المدني والقانون الشرعي، فالقانون الشرعي يتعلق بالتطور ويتعلق بالعادات والتقاليد الملايوية والإسلامية، فالمحكمة الشرعية كانت تلعب دورا مهما لفصل القضايا الاجتماعية المحلية المعروضة عليها المتعلقة بالمسلمين بتقديم مبدأ العدل المتواجد في القانون الإداري الإسلامي حسب الولايات المختلفة أو ما يفسر به القضاة المحاكم الشرعية المستمدة من الأحكام الشرعية. وقد ساهمت المحاكم الشرعية في إنجاح تآلف قلوب أبناء المجتمع من خلال فصل خصومات القضائية وحل المصالح العامة (Badr Munir, 2009). وعندما دخل المستعمر البريطاني أدخل معها القوانين العلمانية المعتمدة على نظام القوانين العامة، وقواعد المساهمين والمدونة النصية المستخدمة العامة الإنجليزية. والقانون الإسلامي أصبح ممزقا من حين إلى آخر وليحل محله القانون البريطاني؛ إلا قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين، والقوانين الإسلامي المطبقة في المحاكم الشرعية مستمدة من قانون الولاية بسلطة محدودة (Badr Munir, 2009).

الفقرة الثاني: هزيمة المستعمر وخروجه من ماليزيا

وبعد انتهاء الحرب العالمية وهزيمة اليابان مع دول المحور، اضطرَّت اليابان للانسحاب من المناطق التي دخلتها، ومن بينها دول الملايو، الأمر الذي أعاد إنجلترا إلى قواعدها السابقة، لتحل محلَّ اليابانيين الذين غادروا المنطقة. وقامت ثورات في كثير من الأماكن في الملايو ضدَّ الإنجليز، وقد شهد مطلع القرن العشرين ثورة عارمة قام بها المجاهد المعروف بالشيخ الهادي، والذي كان قد تتلمذ بمصر على

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

يد الشيخ محمد عبده، وعند عودته إلى الملايو أصدر مجلة سُمِّيَت مجلة الإمام تيمُّنًا بالإمام محمد عبده، وكان لها أثر كبير في ربط حركات الاستقلال بالملايو بالنهضة الإسلامية في الشرق العربي، وكانت هذه الحركات الجهاديَّة التي أتعبت المحتلِّين من الإنجليز. وفي عام (1375هـ- 1955م) وضع دستور جديد للملايو، حيث حُوِّلَتْ أكثر مسئوليات الحكومة الاتحادية إلى المجلس التمثيلي للشعب، وجَرَت انتخابات عامَّة فاز فيها التحالف برئاسة تنكو عبد الرحمن (Ramadan, 2006). وفي مؤتمر لندن عام 1956م تقرر استقلال اتحاد الملايو الذاتي في الشئون الداخلية، وبعد عام تمَّ الاستقلال الذاتي ضمن رابطة الشعوب البريطانية. ويظهر من خلال سردنا لما حل بالمجتمع الملايوي من نكبات عبر التاريخ، وجهود المستعمرين النصارى وغيرهم من الكفار لصرفهم عن دينهم الإسلامي، ومدى استماتتهم والحفاظ على عقيدتهم التي لامست شغاف قلوبهم وتغلغلت في كيانهم، مما هونّ عليهم كل ما واجهوا من أصناف العذاب والبطش والتدمير لثرواتهم ومصالحهم. وهذا يدل على ما يتمتع به الإسلام من مميزات ومواصفات تتناسب مع الفطرة البشرية، ويتعايش مع الشرائح المختلفة ذات الثقافات والعادات المتنوعة (Al-'Asiri, 1996).

الفقرة الثالث: مزج القانون الماليزي بالدين

الإسلام هو أكثر الأديان انتشارًا في ماليزيا؛ إذ يشكل المسلمون الأغلبية كما تقدم معنا، وتنص المادة الثالثة من الدستور الماليزي على أن الإسلام هو دين الاتحاد الماليزي (Salih, 2012). غير أن القانون والتشريع الماليزي يعتمدان بالأساس على القانون الإنجليزي العام، ولا تطبق الشريعة الإسلامية إلا على المسلمين، ويقتصر تطبيقها في ماليزيا على مسائل الأسرة والشعائر الدينية، وهو ما أدى إلى الكثير من الجدل حول هوية ماليزيا، هل هي دولة علمانية أم دولة إسلامية. وتشير مصادر أن القانون الماليزي يربط بين العرق والدين، إذ لا يعتبر المرء ملايويًا إلا إذا كان مسلمًا، وإذا ارتد عن الإسلام لا يعتبر ملايويًا، كما أن الملاويين يتمتعون بمزايا اجتماعية واقتصادية عديدة لذلك يمتنع البعض عن تغيير ديانته بشكل رسمي في المحاكم خوفًا من خسارة هذه المنافع. وتعرّف المادة 160 من الدستور الماليزي المواطن المنتمي إلى عرقية الملايو بأنه الشخص الذي يدين بالإسلام، ويتحدث لغة الملايو بحكم العادة، ويخضع لعادات الملايو (Salih, 2012).

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

الفقرة الرابعة: منزلة الإسلام عند الماليزيين

الإسلام له مكانة عظيمة في قلوب الماليزيين، استقر في نفوسهم فلا يمكن التفريط فيه مهما كان الأمر وبما أنهم هم العرق الأصلي لهذا البلد والأغلبي في عدد السكان وفقد نصت المادة الثالثة من الدستور الماليزي على أن الإسلام هو دين الاتحاد الماليزي، ومن ناحية أخرى تقر المادة الحادية عشر بالحرية الدينية لمواطنيها وتسمح لهم بالعيش وفقًا لمعتقداتهم وتعاليم دينهم الخاص؛ كمحاولة للاستجابة للنسيج الاجتماعي، لكن رأى البعض أن هذا الاختلاط بين الأبعاد الثقافية والدينية والمبادئ العلمانية قد يضيف بعض الضبابية على القانون الماليزي ويثير الجدل في العديد من القضايا. ويحدث من حين لآخر مشادات وخلاف بين أهل الديانات والأعراق الماليزية أهمها الحدث المسيحي الذين منشوراتهم تستخدم لفظ الجلالة بشأن كلمة "الله" فغضب المسلمون من هذا التصرف وحدثت مناوشات كادت أن تشتعل نارها وتحرق الجميع فتدخلت المحكمة العليا وأصدرت قراراً ينص على منع الكنائس ووسائل الإعلام المسيحية من استخدام لفظ "الله"، لأنها رأت أن هذا المصطلح ليس جزءًا من المصطلحات التي يمارسونها في كتبهم وثقافتهم فهم يستخدمون لفظ "الرب" (Al-Bakri, 2020).

الفقرة الخامسة: خصائص العرق الملايو

تتميز فئة معينة من الشعب الماليزي ببعض الخصائص، وهذه الفئة هي العرق الملايو ويشمل هذا التميز بعض الأشياء مثل قطعة الأرض تسجل في المنطقة التي يعيش فيها، والحد المعين لحصول على رخصة التجارة، وفرص العمل في الخدمة المدنية، والمنحة الدراسية وميزانية للبحوث الأكاديمي. ويستند هذا التميز إلى مادة 153 ومادة 80 و90. والمادة 8 (5)، حدود في منطقة معينة للانتخابات العامة، وكذلك يحق للملايو أن يخدم في الفرقة العسكرية الملكية، وأن يكون معالي كبير الوزراء والسكرتير للولاية من العرق الملايو (RT Online, 2016).

الفقرة السادسة: المحاكم الشرعية والمدنية

تحدث بعض القضايا التي يكون للمحاكم الشرعية نظرة مخالفة للمحاكم المدنية، فالمحكمة الشرعية تنادى بمعاقبة المرتد وهذا يتوافق مع تعاليم الإسلام، بينما المحاكم المدنية تسمح للشخص حين بلوغه

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

سن الرشد حق اختيار ديانته بغض النظر عن ديانة والديه، أما الأشخاص تحت سن الرشد فلا يمكنهم تغيير ديانتهم إلا بإذن رسمي من الوالدين؛ فيحدث تصادم بين نظرة المحكمة الشرعية والمحكمة المدنية، فالمحكمة الإسلامية الشرعية إذا ثبت أن مسلم أرتد تعمل على إرساله إلى مراكز استشاري في محاولة لإقناعه بالتخلي عن قراره، وفي حال إصراره على الردة، فإنها تعاقبهم بالسجن أو الغرامة المالية (RT Online, 2016). وقد أثارت قضية المدعي" روني ريبيت" الذي تقدم بطلب إلى المحكمة بإقرار اعتناقه المسيحية وإعلان اسمه ودياناته في السجلات الرسمية، في ساراواك شرق البلاد، جدلا واسعا بعد صدور الحكم لصالحه في اعتناقه المسيحية، لتكون بذلك من أبرز الدعاوى التي لاقت جدلا واسعا بسبب هذه الموافقة واعتبر المجتمع الإسلامي أن هذا القرار تهميش لدور المحكمة الإسلامية الشرعية، وعلى العكس من هذه الأجواء الغاضبة، لقي هذا القرار إشادة رابطة الكنائس، وهي الطائفة التي تشكل نحو 10% من مجموع سكان ماليزيا (Alwan & Judah, 2018'). وفي قضية أخرى أن لينا جوي تحولت من الإسلام إلى المسيحية، وبقيت ست سنوات تحاول تغيير الديانة من سجلاتها الرسمية وبطاقة هويتها، رفضت المحكمة العليا تغييرها؛ الأمر الذي جذب انتباه المجتمع غير الإسلامي في ماليزيا وجعله يتسائل عن الحق الدستوري الذي ينص على الحرية الدينية، وجعلهم يخشون من تآكل مفهوم التعايش الذي بنت عليه ماليزيا نهضتها، إذ اعتبروا أن الرفض كان عبارة عن ضربة قوية للأقليات الدينية الأخرى (Alwan & Judah, 2018'). وفسرت السلطات المسؤولة عن هذا الرفض بأن المحاكم المدنية لا تستطيع التدخل في الشؤون الإسلامية، فهذه القضايا من اختصاص المحاكم الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية (Alwan & Judah, 2018'). والذي يلاحظ أن المحكمة الشرعية يكن لها السيطرة على المواقف الدينية وتنتصر على المحاكم المدنية عندما يتحد الملايو، وتنحسر صلاحيتها عندما يحدث اختلاف بينهم.

الفقرة السابعة: هل ماليزيا علمانية أو إسلامية

من زار ماليزيا وعاش فيها من غير الماليزيين يرى شيئين اثنين أن معالم الإسلام وشعائره حاضرة في كل مكان في الشارع وفي الأسواق وفي المنتزهات وفي البيوت، ثم في نفس الوقت يرى المعابد والكنائس بجوار المساجد والبارات بجوار الأسواق كل يأخذ موقعه ومكانه. وسبب ذلك التنوع وجود الديانات المختلفة في الدولة كما ينص عليه القانون الماليزي بسماح ممارسة الشعائر الدينية لكل طائفة بحرية،

E: ISSN: 2716-6889 I E: ISSN: 2716-6902
http://devojs.usas.edu.my/altakamul/index.php/altakmulfiles

ولماليزيا نظامين، أحدهما علماني يستند إلى تشريعات مجلس النواب وهو الدستور الذي أشرف على صياغته الإنجليز، وأما الآخر فهو نظام التشريع الإسلامي الذي يسري على المسلمين فقط، وغير المسلمين لا سلطه له عليهم. فالمساجد في ماليزيا تعد من أحسن المساجد تشييداً في العالم الإسلامي وتصميماً، فهذا مسجد نيجارا

الذي يقع بجوار حديقة تون أبدول رزاق هريتاد بارك، وهو مزيج مثالي من العمارة الرائعة الممزوجة بجمال المحيط الأخضر الخصب، وقد تم بناء المسجد في عام 1965، وتم تجديده في 1987 كرمز لاستقلال ماليزيا. وقد بنيت عمارة المسجد بشكل بارز مع تصميم سقف قاعة الصلاة ليبدو وكأنه مفتوح. وتعد الكنائس في ماليزيا المنتشر في الكثير من مناطق البلاد فهذه كنيسة كاتدرائية سان جون في مدينة كوالالمبور.وفي ماليزيا كذلك أكبر تمثال للهندوس خارج الهند بارتفاع 42.7 مترًا مطلي بالذهب، تم تشييده في 2006م.

وعندما يتأثر غير المسلم بقرارات المحكمة الشرعية، يجوز له اللجوء إلى المحاكم العلمانية التي تلغي محاكم الشرعية نظرياً، إذ إن المحاكم الشريعة محدودة في ولايتها القضائية بموجب المادة 121 من الدستور الاتحادي؛ لكن في عام 2006 رأى أحد القضاة بأن المادة 121 تنص على أن تقتصر المحاكم الفيدرالية على الأمور التي لا تمس الشؤون الإسلامية (Ramadan, 2006).

الخاتمة

تناولنا في هذا الدراسة بعض القضايا المهمة بما يتعلق بماليزيا أرضا وشعباً وتاريخاً، ودستورا وقانونا، كما تناولنا الخصائص والمميزات التي اتسم بها الشعب الماليزي في نضاله الثوري ضد المستعمر الصليبي، وكيف استطاع بصبره وكفاحه أن يهزم الآلة الغربية الصليبية المتطورة، ويتغلب سياسياً على العدو ويحقق الاستقلال بأقل خسارة وتكلفة، وتعرفنا على العومل التي أدت إلى تضارب المحاكم المدنية التي وضعتها بريطانية مع المحاكم الشرعية الإسلامية، والمميزات التي يحضى بها العرق الملايو.

نتائج البحث

نتج للباحثين عدة نتائج، أهمها مايلي:

1. للشعب الماليزي تاريخ وسجل حافل بالدفاع على عقيدته ودينه أمام الامبراطوريات اليابانية، والبرتغاليه والهولندية والبريطانية.

2. الشعب الماليزي الملايو، له خصائص ومميزات في الدستور.
3. يوجد تضارب في صلاحية المحاكم المدنية التي وضعها البريطانيون، والمحاكم الشرعية الدينية.
4. الدستور ينص على أن الإسلام هو دين للاتحاد الماليزي.
5. التعايش بين الأعراق المختلفة والأديان المتنوعة في ماليزيا نموذجا يحتذى به.
6. القانون الماليزي يربط بين العرق والدين، إذ لا يعتبر المرء ملايويًا إلا إذا كان مسلمًا، وإذا ارتد عن الإسلام لا يعتبر ملايويًا.

التوصيات

نوصي الإخوة المسئولين على التكامل المعرفي بما يلي: –

1. الاهتمام بدراسة الأقلية المسلمة في دول العالم ومعرفة وضعهم في دساتير بلدانهم.
2. نشر الوعي بين أوساط المسلمين بمعرفة أهمية الدساتير والقوانين الدولية؛ لكي يتجنبوا الوقوع في العقوبات نتيجة المخالفات القانونية.
3. المطالبة بغرس القيم الإنسانية في الدساتير والقوانين العالمية، لكي نضمن حقوق الأقليات المسلمة في العالم.
4. عقد وتنظيم ورش يتبع علمية للمختصين والاستشاريين للمجلة في القانون الدولي، لمعرفة طريقة ضمان حقوق المسلمين.
5. تدوين التوصيات والمقترحات التي تطرح في هذا المجلة وتفعيلها في الواقع والاهتاما بها لكي تكون المجلة رائدة في نشرها مفيدة لقرائها نافعة لمجتمعها.

References

Al-'Asiri, A. M. (1996). *Mujaz al-Tarikh al-Islami mundh 'Ahd Adam 'alayh al-Salam (Tarikh Ma qabl al-Islam) ila 'Asrina al-Hadir 1417* (1st ed.). Riyadh: Fahrasah Maktabah al-Malik Fahd al-Wataniyyah.

Al-Attas, S. M. (1969). *Preliminary Statement On A General Theory Of The Islamization Of The Malay Indonesian Archipelago.* Kuala Lumpur : Dewan Bahasa dan Pustaka (DBP).

Al-Bakri, H. (2020, May 13). *Ayn Taqa' Maliziya*. Retrieved from mawdoo3.io: https://mawdoo3.io/article/100877

Al-Sudayri, T. I.-S. (2004). *Al-Islam wa al-Dustur* (1st ed.). Wakalah al-Matbu'at wa al-Bahth Wuzarah al-Syu'un al-Islamiyyah wa al-Awqaf wa al-Da'wah wa al-Irsyad.

'Alwan, N., & Judah, H. (2018, March 19). *Al-Hurriyyah al-Diniyyah fi Maliziya bayn Mabadi' al-'Almaniyyah wa al-Din al-Islami*. Retrieved from noonpost.com: https://www.noonpost.com/content/22543

'Atuw, W. Y. (2016, August 9). *Allah li al-Muslimin faqat*. Retrieved from ahewar.org: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527294

Ramadan, M. M. (2006). *Al-Islam wa al-Muslimun fi Janub Syarq Asiya.* Dar al-Fikr al-'Arabi.

Research Group under the Supervision of Syeikh 'Alawi Ibn 'Abd al-Qadir al-Saqqaf. (2011). *Mujaz Murattab Mu'arrakh li Ahdath al-Tarikh al-Islami mundh Mawlid al-Nabi al-Karim - Salla Allah 'alayh wa Sallam- hatta 'Asrina al-Hadir*. Retrieved from shamela.ws: https://shamela.ws/book/95543

RT Online. (2016, March 31). *Maliziya Tasmah bi al-Riddah 'an al-Islam*. Retrieved from arabic.rt.com: https://arabic.rt.com/news/817161

Sahar. (2020, February 20). *Ma Hi Ahammiyyah al-Dustur*. Retrieved from Almrsal.com: https://www.almrsal.com/post/398236

Salih, M. (2012, June 21). *Al-Namudhaj al-Siyasi al-Malizi wa Idarah al-Ikhtilaf*. Retrieved from studies.aljazeera.net: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html

Talbah, A. (2023). *Al-Dustur*. Retrieved from Arab Encyclopedia: https://arab-ency.com.sy/ency/details/3381/9

Usamah, '. a.-R. (2020, April 6). *Al-'Urf al-Dusturi*. Retrieved from Political Encyclopedia: https://political-encyclopedia.org/dictionary